نظام الجامعات الاقتصادية

فى بعض الدول الاشتراكية

دكتور اسماعيل صبرى عبد الله

١ — التعليم الجامعى والتعليم العالى :

لا يكاد يمر عام فى حياتنا منذ ثورة ١٩٥٢ دون أن يدور نقاش حول التعليم العالى والجامعات ، ومن وقت لآخر يطرأ تعديل فى النظم والقوانين واللوائح يبلغ أحيانا حد الانشاء أو الالغاء ، ويقتصر أحيانا أخرى على تغيير الاسماء . ولكن تلك التعديلات المتعاقبة قصرت حتى الآن عن أن تشكل خطة متكاملة ، طويلة الأمد ، توفر للمشكلة مجموعة متسقة من الحلول الجذرية . ولا شك أن التعديلات الجزئية يجب أن تتدرج فى اطار تصور شامل لما ينبغى أن تكون عليه أوضاع التعليم العالى والجامعى . ومثل هذا التصور لابد أن يكون فرعا لتصور أشمل لأوضاع المجتمع كلها بعد مدة لا تقل عن سنوات عشر ، لأن نتائج أى تغيير بعيد المدى فى نظم التعليم لا تظهر كاملة فى الأمد القصير أو المتوسط .

واذا كان للمشكلة أوضاعها الخاصة عندنا ، فان هذا يجب الا ينسينا أنها قائمة فى معظم الدول . وفى مختلف أرجاء المعمورة يدور البحث حول التعليم العالى واشكاله وأساليبه ووظيفته الاجتماعية . وتارة يأخذ الحديث شكل الحوار الاكاديمى المتزن وتارة أخرى يخرجه الانفعال عن الاتزان ، ويدفع به من أروقة الجامعة الى أعمدة الصحف . وتارة ثالثة يؤججه الطلبة بحماسة الشباب ومثاليته فينطلق الى الشارع مظاهرات صاخبة كثيرا ما تطرح ، الى جوار قضايا الجامعة ، قضايا المجتمع والانسان . وفى عدد من الدول بلغت الأمور درجة من الحدة كان لابد للحكومة فيها أن تتدخل ايجابيا بالتطوير ، ولا تقنع بالتدخل سلبيا بالقمع . وآخر مثل على ذلك القانون الجديد الذى اقره البرلمان الفرنسى فى أوائل اكتوبر ١٩٦٨ ، والمعروف باسم « قانون ادجار فور » . فبعد أحداث مايو ويونيه الماضيين التى هزت المجتمع الفرنسى من أعماقه ، عهد ديجول بوزارة التعليم الى سياسى بارع هو فى الوقت نفسه أستاذ جامعى . ولم يجد ادجار فور مدخلا لحل الأزمة الجامعية المعقدة غير اشراك الأساتذة والطلبة مع الدولة فى مواجهتها . ونحت شعار « المشاركة » (participation) ينص القانون الجديد على أن يتولى تصريف شئون كل كلية أو معهد أو مدرسة عليا مجلس

يمثل فيه الاساتذة والطلبة على قدم المساواة ، وعن طريق الانتخاب الحر ، وبالطبع ليس فى هذه « المشاركة » حل شامل لكل مشكلات التعليم العالى ، وانما هى مدخل سياسى لعلاج تلك المشكلات .

ومهما يكن من أمر فاننا اذا تركنا جانبا ، من ناحية ، التفاصيل الكثيرة والمعقدة التى يحفل بها التعليم الجامعى والعالى ، ومن ناحية اخرى ، الجوانب القومية أو المحلية الخالصة ، لنركز الضوء على القضايا الكلية التى تشكل جوهر ازمة هذا المستوى من التعليم لامكن أن نردها الى

قضايا ثلاث رئيسية :

الأولى : اتساع المعارف البشرية وتشعبها وعمقها المتزايد ، وافراطها فى التخصص من ناحية ، وحاجتها الملحة الى بعضها البعض من ناحية اخرى . والمقصود هنا هو تلك المعارف التى يتعين لتحصيلها اجتياز ماأصطلح على تسميته « التعليم العام » . وهذه الظاهرة تطرح قضية **« اطار التعليم الجامعى »** . وبعبارة أخرى قضية ما اذا كانت الجامعة تتسع لتشمل كل صنوف التعليم العالى أم تضيق فتقتصر على فروع معينة من

المعرفة . وفى الحالة الثانية نوع العلاقة التى يمكن ان تنشأ بينها وبين معاهد التعليم العالى الاخرى ؟

والثانية : التزايد المستمر ، وبمعدلات عالية ، فى اعداد أولئك الذين يتطلعون لتلقى تلك المعارف . ولهذا التزايد أسباب متعددة ، فهناك أولا ، الزيادة الطبيعية فى عدد السكان وبالتالى فى عدد من هم فى سن التعليم . وتلك الزيادة تكتسب فى بعض البلاد النامية ابعادا مخيفة كما هو معروف . وهناك ثانيا ، التقدم الاقتصادى والاجتماعى وما يترتب عليه من ارتفاع فى مستوى المعيشة ومن تطلع الى التعليم ومطالبة بديموقراطيته اى باتاحته لاقل الطبقات دخلا . وهناك أخيرا ، حاجة المجتمع نفسه لعدد متزايد من الكوادر العلمية والفنية التى حصلت قدرا من التعليم العالى . وهذه الحاجة يحكمها بدورها التعليم العلمى والتكنولوجى من ناحية ، (الباحثون العلميون ، المهندسون ، الجيولوجيون ... الخ) ، والتقدم الاقتصادى والاجتماعى من ناحية اخرى (المعلمون ، الأطباء ، الاخصائيون الاجتماعيون ، الفنانون .. الخ) وهذه الظاهرة تطرح بدورها قضية **« وظيفة الجامعة »** وهل هى توفير العدد اللازم للمجتمع من « المهنيين » على تفاوت مستوى تخصصهم ، أم اعداد الباحثين العلميين فقط ؟ وهذا التحديد هو الاساس المنطقى الوحيد لتحديد القبول بالجامعات بالتوسع ، أو التضييق مع توفير نظام كامل للتعليم العالى يوازى الجامعة . أما مشكلة « الأعداد الكبيرة » فى ذاتها فلا سبيل للقضاء عليها . بل لابد من توفير السبل لتقديم التعليم العالى لمثل هذه الأعداد .

والثالثة : ادارة شئون التعليم العالى وحق كل من الاطراف المختلفة فى المشاركة فيها . فالدولة التى تمول التعليم (أو الهيئات الخاصة التى تموله فى بعض الاحوال) ترى من حقها أن تكون لها كلمة واضحة فى وجوه انفاق ما تقدمه من أموال . والأساتذة يحرصون على أن يكون لهم رايهم فى طرق التدريس وموضوعات الدراسة وظروف البحث العلمى . والطلبة أصبح معظمهم يمارس الحقوق السياسية (١) ويبدى الرأى بالتالى فى شئون الدولة ولذلك فهم لا يستسيغون أن تستمر عليهم وصاية ، والا يكون لهم صوت فى أخص شئونهم كطلبة . وهكذا تتخذ قضية **« استقلال الجامعة »** ابعادا جديدة غير صورتها التقليدية .

وفى هذا المقال ، لا يعنينا من تلك القضايا الكلية الا القضية الأولى ، قضية اطار التعليم الجامعى ، ومدى شموله للمعارف المتعددة والمتنوعة التى وصلت اليها البشرية ، والتى تزاد كما وكيفا كل يوم .

ويمكن بشىء من التبسيط أن نقول ان الحلول التى ظهرت فى مختلف الدول حتى الان تندرج تحت أنواع ثلاثة :

فالحل الأول ، ويمكن أن نسميه الحل الفرنسى ، يقصر نطاق التعليم الجامعى على عدد محدود من الكليات . ويترك بالضرورة المجال مفتوحا لعدد ضخم من المدارس ، والمعاهد العليا ، تشكل القسم الثانى من التعليم العالى .

والحل الثانى ، ويمكن أن نسميه **الحل الأمريكى** ، يوسع من نطاق التعليم الجامعى حتى يكاد مفهوم الجامعة أن يشمل التعليم العالى كله .

والحل الثالث ، ويمكن ان نسميه **الحل الألمانى** ، يقوم على محاولة استيعاب التعليم العالى فى اطار جامعى ، مع الاخذ بمبدأ تخصص الجامعات .

فمن المعروف أن الجامعة فى فرنسا لا تضم الا خمس كليات هى : الآداب والعلوم الانسانية ، العلوم ، الحقوق والعلوم الاقتصادية ، الطب ، الصيدلة . وتوجد خارج الجامعة مجموعة ضخمة من المدارس والمعاهد العالية ، لبعضها مكانة مرموقة حيث أن دخولها أصعب بكثير من دخول الجامعة . فما اصطلح بتسميته هناك «المدارس الكبرى Les Grandes Ecoles تختار طلبتها بمسابقة عسيرة يستغرق الاستعداد لها سنة أو سنتين من الطالب بعد حصوله على البكالوريا . وهى بصفة عامة معاهد هندسية ، وفى مقدمتها : « المدرسة المركزية للفنون والصنائع » Ecole centrale

---

(١) من المعروف أن الاتجاه الآن فى غالبية الدول هو أن يمارس المواطن حق الانتخاب فى سن الثامنة عشر . وهى فى الغالب سن الزواج ، وسن الاهلية المدنية ، الجزئية على الاقل

des Arts et Manufactures ومدرسة الهندسة العسكرية Ecoles Polytechnique ومدرسة الطرق والكبارى Ecole des Ponts et Chaussées ومدرسة المناجم Ecole des Mines والمدرسة العليا للكهرباء Ecole Superieure de l'Electricité ومدرسة الهندسة البحرية ، ومدرسة هندسة الطيران . ويوجد الى جوارها عدد آخر من المدارس والمعاهد العلمية والتكنولوجية للطبيعة وللكيمياء ، وللجولوجيا ، وللبترول .. الخ . كذلك يوجد عدد من المعاهد الزراعية ، بعضها متخصص . كما توجد « مدرسة الدراسات العليا التجارية » بباريس وعدد آخر من المدارس العليا التجارية . بل ان الآداب والعلوم الانسانية نفسها لها مدارس خارج الجامعة مثل المدرسة القومية للغات الشرقية والمعهد القومى للعلوم السياسية ، والمدرسة القومية للادارة ، ومدارس المعلمين العليا . يضاف الى كل ذلك معاهد الفنون الجميلة بأنواعها والآثار . ومن هذا السرد الوجيز يتبين مدى خطأ الرأى الشائع والذى بمقتضاه يقوم النظام الفرنسى على أساس تقسيم التعليم العالى الى قسمين : قسم « نبيل » تتولاه الجامعة ، وقسم أقل شأنا يدرس خارجها . وعبثا نتوهم أن الجامعة تقتصر على العلوم السياسية Sciences Fondamentales تاركة العلوم التطبيقية للمدارس والمعاهد العليا . فهذا لا يتفق مع وجود « الصيدلة » فى الجامعة ، ووجود مدرسة « السنترال » خارجها مع أن مستوى تدريس الرياضيات البحتة بها لا يقل بحال عنه فى كلية العلوم . والواقع ان هذا الوضع لا يفهم الا فى ضوء التطور التاريخى . فجامعة باريس كانت أول جامعات القرون الوسطى(١) فى استكمال كيانها فى القرن الثالث عشر . وبمقتضى هذا التنظيم أصبحت تتكون من أربع كليات . اللاهوت ، القانون الكنسى ، الآداب ، والطب . ويلاحظ بهذه المناسبة أنه حين بدأت محاولات تنظيم الازهر على أسس حديثة أصبحت الجامعة الازهرية تتكون من تقسيم مماثل فيما عدا الطب ، اذ تكونت من ثلاث كليات : علوم الدين ، الشريعة ، اللغة العربية . ومن الظريف ، أنه فى ظل وحدة أوربا الكاثوليكية فى ذلك العصر كانت كلية الآداب بباريس مقسمة الى « أروقة» على حسب مواطن الدارسين فيها . وغنى عن الذكر أن هذا التنظيم كان يتفق مع روح العصور الوسطى وحالة المعارف فيها . فعلوم الطبيعة لم تكن قد استقلت بعد عن العلوم الانسانية ، وهذه بدورها كان

---

(١) من المعروف أن الصيغة اللاتينية لكلمة جامعة Universitas كانت تطلق فى الفترة الاولى من العصور الوسطى على كل طائفة من أصحاب المهن أو الصنائع ، مرادفة لكلمتى Guild, Corporation . وكانت فى مجال التعليم تعنى طائفة المعلمين وتسمى Universitas magistrorum et scholorium ، وتضم المعلمين فقط (doctors من الفعل اللاتينى docere ، أى يعلم) أما مكان تلقى العلم نفسه فكان يسمى Studium بمعنى مدرسة أو Studium generale مدرسة عامة أو جامعة كما أطلق فى نفس الفترة على بعض المدارس الاسلامية . وفى أواخر العصور الوسطى حين قل استخدام كلمة Universitas فى معناها العام « طائفة » وحلت محلها Guild أو Corporation ، أخذت تستعمل من قبيل التوسع كمرادف لكلمة Studium generale ثم حلت محلها عندما بدأ الملوك والاباطرة ينظمون الجامعات . وكان أول تنظيم شامل هو الذى شهدته جامعة باريس .

محورها الدين وأداتها معرفة اللاتينية واليونانية القديمة . أما التكنولوجيا فكانت بسيطة للغاية ، جامدة لا تتطور الا فى بطء شديد . وكان الفتية يتلقونها عن « المعلم » فى الورشة أو الدكان .

وبقدر ما يكتسبه كل منهم بالممارسة من براعة أو ما يحدثه من تجديد بسيط يرقى ــ بموافقة الطائفة ــ الى مرتبة المعلم . ولكن عصر النهضة جعل أوروبا الغربية تكتشف تراث اليونان الخالد فى الفن والأدب والفلسفة، وكذلك فى الرياضة . وبدأت « علوم الطبيعة » تحقق خطوات ضخمة من التقدم بعيدا عن الجامعات على يد أمثال بيكون ونيوتون وجاليليو وديكارت ولافوازيه ... الخ . وبدأت البورجوازية الصاعدة تتمرد على سلطة الكنيسة الكاثوليكية وقبضتها الشديدة على الفكر والبحث العلمى . وحين قادت البورجوازية الفرنسية ثورة ١٧٨٩ ضد بقايا النظام الاقطاعى ومخلفاته وتحت شعار حرية الفكر ، انعكس هذا فى تنظيم جديد موحد للجامعات فى فرنسا ثم فى ظل نابليون ، أكبر منظم للمجتمع البورجوازى . واختفت من التنظيم الجديد كلية اللاهوت ، وظهرت كلية العلوم ، وتحولت كلية الحقوق من دراسة القانون الكنسى الى دراسة مجموعات القوانين التى أصدرها نابليون . ثم أنشئت الى جوار كلية الطب ، كلية الصيدلة . لقد كانت الثورة الصناعية ما زالت فى بدايتها لا سيما فى فرنسا . ولم تكن البورجوازية تدرك بعد كل الآفاق التى بدأ تطبيق العلم على الانتاج يفتحها أمامها ، كانت التكنولوجيا معنى ولفظا مجهولة فى مستهل القرن الماضى . وقد لمح نابليون بعضا من أهميتها كقائد عسكرى فقط ، فأنشأ مدرسة « الهندسة العسكرية » لتوفر التكوين العلمى اللازم لمهندسى الجيش وضباط المدفعية ثم تلا ذلك انشاء مدرسة « السنترال » لتوفير الفنيين للمصانع الناشئة . وتوالى انشاء المدارس والمعاهد العليا تحت ضغط الاحتياجات الموضوعية وبطريقة تجريبية (empirique) تتنافى مع الروح العقلانية الفرنسية التى تفضل دائما التنظيم الشامل . وبمضى المدة أصبح لكل معهد تقاليده وامتيازاته وأجيال من الخريجين يعملون على المحافظة على أوضاعه حتى انتهى نظام التعليم العالى الى ما هو عليه حاليا من تعقيد وسوء تنظيم .

أما فى الولايات المتحدة ، فلم تكن الجامعات مثقلة منذ البداية ، بتراث العصور الوسطى ، بل انها نشأت فى مجتمع بورجوازى كامل فى حالة نمو لم يسبق له مثيل . كما أن التعليم العالى هناك لا تتولاه الحكومة الاتحادية ، بل نه من اختصاص حكومات الولايات . وهذه الاخيرة لا تنفرد به . والجامعات قد نشأت فى الأصل كهيئات خاصة تعتمد على الهبات والتبرعات والمصاريف المدرسية .. الخ .

وأقدم جامعة ولاية State University هى جامعة فيرجينيا التى انشئت سنة ١٨٢٥ بنفوذ وليام جيفرسون . ولكن أغلبية الجامعات نشأت دون صبغة حكومية . وهذا هو الشأن فى جامعات هارفارد ، وبرنستون ، وكولومبيا ، وواشنطون . وما زال هذا النوع من الجامعات يناهز عدده

اكثر من نصف عدد الجامعات الأمريكية كلها . وأخيرا نشطت حركة انشاء الجامعات واعادة تنظيمها فى النصف الثانى من القرن الماضى ، اى بعد أن اصبح التقدم العلمى والتكنولوجى طابع المجتمع . ولهذا تتسم الجامعات الأمريكية بالتوسع الكبير فى أنواع المعارف التى تقدمها لطلابها . وبالطبع يتميز التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة بالتنوع من حيث التنظيم . ولكن عبر هذا التنوع توجد سمات مشتركة . وفى الغالب يقوم هيكل الجامعة الأمريكية على المؤسسات الآتية :

— كلية الاداب والعلوم . والدراسة فيها تستغرق فى العادة أربع سنوات تنتهى بدرجة بكالوريوس فى الآداب أو العلوم B.A. & B.Sc.

— المدارس المهنية Professional Schools وهى متنوعة للغاية حتى تكاد تغطى كل المهن التى تشترط تعليما عاليا . وبعض هذه المدارس مدة الدراسة فيها أربع سنوات فقط وتنتهى ببكالوريوس تخصص (مثل الزراعة ، التربية ، ادارة الأعمال .. الخ) . والبعض الآخر يشترط أن يمضى الطالب عددا من السنوات فى كلية الآداب والعلوم قبل الالتحاق بالمدرسة . فمدرسة الطب مثلا تشترط دراسة ثلاث سنوات فى الكلية المذكورة ، ثم أربع سنوات بالمدرسة . ومدرسة القانون تشترط ثلاث سنوات فى كل من المعهدين ... الخ . وفى نوع ثالث من المدارس يشترط للالتحاق بها الحصول على بكالوريوس فى الآداب او العلوم (مثال ذلك اللاهوت) .

— مدرسة الدراسات العليا ، التى تنظم الدراسات العليا وتشرف عليها ، اما الجانب التعليمى فى هذه الدراسات فتتولاه أقسام التدريس بالجامعة وبعض المدارس المتخصصة .

ولا يعنى اتساع الجامعة الأمريكية على هذا النحو أنها تستوعب كل التعليم العالى . بل ان هناك معاهد متخصصة كثيرة . ومن ناحية أخرى توجد معاهد ليس لها من الجامعة الا الاسم . وقد اضطر جهاز الاحصاءات التربوية الى وضع تعريف للجامعة فقال انها « مؤسسة واسعة ذات تنظيم مركب يضم عددا من الكليات والمدارس المهنية التى ليس لها طابع تكنولوجى بحت » . ورغم وجود كليات أو مدارس للهندسة وللزراعة فى أهم الجامعات الأمريكية ، نشأ عدد من المعاهد التكنولوجية المستقلة ذات المستوى الجامعى والتى لها حق منح درجات جامعية مثل « معهد ماساتشوشتس للتكنولوجيا» الشهير(١) . والأمر الذى ينبغى التنويه به ، هو أن الدراسة فى هذا النوع من المعاهد قد اتسعت لتشمل الى جانب العلوم الطبيعية والرياضية الأساسية عددا من العلوم الانسانية وفى مقدمتها التاريخ والاقتصاد

(١) ومن المعروف ان بول صامويلصون كان أستاذا به .

والمحاسبة وادارة الأعمال مما أصبحت معه تقترب من وضع الجامعات التكنولوجية .

فاذا انتقلنا الى ألمانيا ، نجد أن فترة القلاقل السياسية التى عرفتها تلك البلاد فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر قد عصفت بالتنظيم الجامعى الموروث من العصور الوسطى ، وبدأت حركة انشاء الجامعات الحديثة معاصرة للنضال من أجل توحيد ألمانيا ومحاولة اللحاق بانجلترا وفرنسا من حيث التقدم الاقتصادى . وفى ظل قبضة الأباطرة من أسرة هوهنزولرن الذين كانوا يسعون لتحقيق أعلى درجة من المركزية ، كان للتنظيم الجامعى الذى وضعه نابليون فى فرنسا جاذبية خاصة . ولذلك نشأت جامعات على نمط الجامعات الفرنسية . ولكن سرعان ما نشأ الى جوارها نوع جديد من الجامعات هو الجامعات التكنولوجية . وهذه المؤسسات بعضها يحمل بالفعل اسم الجامعة ، والبعض الآخر يحمل اسم المعهد أو المعهد العالى أو المدرسة العليا . ولكن كل مؤسسة منها تشكل فى الواقع جامعة لأنها تتكون من عدد من الكليات أو المدارس ، ولأن مستوى الدراسة فيها مستوى جامعى وبالذات من حيث تدريس العلوم الأساسية ، ولأنها مخولة حق منح الدرجات الجامعية حتى درجة الدكتوراه ، ولأن لها الاوضاع الادارية الخاصة بالجامعات . ومن أشهر تلك الجامعات قبل الحرب العالمية الثانية « معهد شارلوت » فى برلين . ويوجد حاليا فى كل من جمهورية ألمانيا الديمقراطية والجمهورية الاتحادية عدد من الجامعات التكنولوجية منها جامعات ميونيخ ومجدبورج ودرسن ... الخ .

وتضم جامعة درسدن التكنولوجية مثلا كليات للرياضة والعلوم الطبيعية ، والعمارة ، والعلوم الميكانيكية ، والتكنولوجيا ، والهندسة الكهربائية ، واقتصاديات الانتاج ، واقتصاديات الغابات .. الخ . وقد أخذت سويسرا بنفس النظام . «فالمدرسة التكنولوجية الاتحادية العليا» بمدينة زيوريخ تضم فى الواقع احدى عشرة مدرسة : للعمارة ، الهندسة المدنية ، الهندسة الكهربائية والميكانيكية ، الزراعة ، الهندسة الزراعية ، والمساحة ، الغابات الكيمياء ، الطبيعة ، الرياضة ، الصيدلة .. الخ . كما أن بها دراسات فى الاقتصاد والسياسة .

والواقع أن فكرة الجامعة التكنولوجية تستجيب لمقتضيات العصر من حيث التنوع الشديد فى التخصص ، مع حاجة بعض فروع التخصص للبعض الآخر . فمهندس الرى مثلا يحتاج لدراسات زراعية ، ومهندس الانتاج يحتاج الى دراسات فى الاقتصاد والمحاسبة وادارة الأعمال ، ومن يتخصص فى ادارة الأعمال لابد له من معرفة بتكنولوجيا الانتاج . والمحاسب الصناعى يحتاج الى تكوين يختلف عن ذلك الذى يمارس المحاسبة التجارية فقط ، والزراعى الذى يتخصص فى مكافحة الآفات يحتاج الى دراسات واسعة فى الكيمياء وعلم الحشرات ، وغيره يحتاج لدراسات ميكانيكية أو فى ادارة الاعمال .. الخ . ووجود كل هؤلاء فى جامعة تكنولوجية متخصصة يسمح بتحقيق أوسع تخصص مع توفير ما يلزم لكل متخصص من معارف متباينة .

ومهما يكن من أمر فان فكرة الجامعات المتخصصة التى بدأت بالجامعات التكنولوجية قد امتدت الى نوع جديد هو « **الجامعات الاقتصادية** » . وقد أتيح لنا زيارة جامعتين من هذا النوع فى كل من جمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

٢ ــ المدرسة المركزية للتخطيط والاحصاء فى وارسو

نشأت « المدرسة المركزية للتخطيط والاحصاء » فى وارسو سنة ١٩٠٥ كمدرسة عليا للتجارة ، على نمط مدرسة الدراسات التجارية العالية بباريس . وطرأت عليها خلال حياتها الطويلة تلك عدة تغييرات تناولت تنظيمها وبرامج التعليم فيها واسمها .

ولكن عملية التطوير الشاملة تمت بعد الحرب العالمية . فحين اختطت بولندا لنفسها طريق الاشتراكية ، كان لابد من تحول تلك المدرسة التى أنشئت فى الاصل لتوفير كادر محاسبى ومالى للشركات الرأسمالية الى معهد ضخم يوفر الكادر المتنوع الكفاءة الذى يحتاج اليه الاقتصاد الاشتراكى . وقد تم هذا التنظيم سنة ١٩٤٩ ، وبمقتضاه أطلق على هذا المعهد اسمه الحالى ، واتخذ وضعه كجامعة متكاملة .

ولقد حاولت فى مقابلتى للأستاذ الدكتور سادوفسكى مدير هذه الجامعة ان احصل على اكبر قدر من البيانات عنها تعويضا لما تثيره صعوبة اللغة البولندية من عقبات فى سبيل دراسة نظامها من خلال الوثائق المطبوعة . ولكن لم يكن من المستطاع ان أثقل عليه وأسىء استخدام رقته بالمبالغة فى الخوض فى الجزئيات . ولهذا سأقتصر فى هذا العرض على السمات الأساسية .

الكليات : تضم المدرسة العليا للتخطيط والاحصاء خمس كليات هى :

١ ــ **كلية المال والادارة** : وفيها يجرى تدريس التخطيط بجوانبه النظرية والتكنيكية ، وكذلك المحاسبة ، وعلم القياس الاقتصادى Econometrics والمالية العامة ، والنقود والائتمان .. الخ .

٢ ــ **كلية اقتصاديات الانتاج** : وفيها يجرى تدريس الاستثمار وسياسة وكفاءة الاستثمارات وتكنيك الانتاج الذى يتعين اختياره ، والاستثمار فى قطاعات الانتاج المختلفة والعوامل التى تحكمه .. الخ .

٣ ــ **كلية التجارة الخارجية** .

٤ ــ **كلية التجارة الداخلية** .

٥ ــ **كلية الاقتصاد الاجتماعى :** وفيها يجرى تدريس كل القضايا المتعلقة بالعمالة ، والتأمينات الاجتماعية ، والمشكلات الاجتماعية الأخرى (كالاسكان) وتخطيط المدن .. الخ .

وبالاضافة الى هذه الكليات تضم المدرسة معاهد منها « معهد البلاد النامية » .

الدراسة : تختلف مدة الدراسة ما بين اربعة اعوام وخمسة أعوام . والدراسة فى السنتين الأولى والثانية تكاد تكون واحدة لجميع الكليات . وفيها تتم تدريس المواد الاساسية : الاقتصاد السياسى ، التخطيط ، الاحصاء ، القانون .. الخ . والتفاوت ينحصر فى زيادة عدد الساعات المخصصة لكل مادة أو فى وجود مواد اضافية خاصة بكل كلية .

وبالمدرسة خمسون أستاذ ذى كرسى ، مع ما يعنيه ذلك من عدد اكبر من المساعدين والمدرسين .

ولا يعتبر الطالب قد أنهى دراسته الا اذا أمضى فترتى تدريب كل منهما تستغرق ستة أسابيع فى احدى ادارات جهاز الدولة أو احدى الوحدات الانتاجية .

وتمنح المدرسة للطالب عندئذ درجة ماجستير . ثم يتاح له الاستمرار فى دراسات عليا تقوده الى الدكتوراه .

الادارة : للمدرسة مدير جامعة Rector ومجلس جامعة (أو كما يسمونه هناك Senate) ولكل كلية عميد ومجلس كلية . وللاساتذة كل الضمانات المقررة لأساتذة الجامعات . كما يشترط فيهم نفس الشروط العلمية .

الطلبة : يبلغ عدد الطلبة المقيدين بالمدرسة المركزية للتخطيط والاحصاء عشرة آلاف منهم ٣ر٥٠٠ طلبة منتظمون ، ٦ر٥٠٠ منتسبون . وللمنتسبين برامج دراسة خاصة ودرجات علمية متميزة عن المنتظمين .

ومن المهم ان نشير هنا الى أن وجود هذه الجامعة الاقتصادية لم يؤد الى الغاء كلية الاقتصاد بجامعة وارسو .

٣ ــ المدرسة العليا للاقتصاد فى برلين

انشئت المدرسة العليا للاقتصاد فى برلين Hochschule Für Okonomie عام ١٩٥٠ ، عقب تكوين جمهورية المانيا الديمقراطية بعام واحد . ونظمها وبرامجها منذ العام الماضى محل دراسة شاملة فى ضوء التجربة واحتياجات

الاقتصاد القومى وظروف الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وحركة تطوير التعليم الجامعى . ومع ذلك فانه من المفيد الالمام بنظامها الحالى من حيث أنها جامعة متكاملة لدراسة العلوم الاقتصادية .

وتتكون هذه الجامعة من أربع كليات هى :

١ — كلية الاقتصاد القومى Volks-Wirtschaft Fakultät

٢ — كلية الادارة الاقتصادية الاشتراكية Fakultät für Sozialistische Wirtschaft fürung

٣ — كلية الاقتصاد المالى Finanzökonomische Fakultät

٤ — كلية التجارة الخارجية Fakultät Ausshandel

ومدة الدراسة فى هذه الكليات جميعا خمس سنوات . وفى السنتين الأولى والثانية مواد مشتركة كثيرة .

ويقوم بالبحث العلمى والتدريس داخل كل كلية « معاهد » Institute متخصصة يضم كل منها عددا من أعضاء هيئة التدريس .

وبالاضافة الى ذلك توجد أربعة معاهد تابعة للجامعة راسا ، بمعنى أنها لا تخضع لأى كلية ولهذا تسمى بالألمانية Fakultätsfreie Institute وهى :

١ — معهد الماركسية اللينينية

٢ — معهد الاقتصاد السياسى

٣ — معهد الدولة والقانون

٤ — معهد التاريخ الاقتصادى

ويلحق بها من حيث الوضع الادارى « قسم التربية البدنية للطلاب » .

كلية الاقتصاد القومى : تضم هذه الكلية ثمانية معاهد . فيما يلى بيان بأسمائها وبالمواد التى تتولى تدريسها :

١ — **معهد التخطيط الاقتصادى :** ويتولى تدريس اقتصاديات الموازين التخطيطية والوصول الى الحد الأمثل optimizing ، اقتصاديات تخطيط الانتاج ، تخطيط الاستثمار ، التخطيط الاقتصادى للاستهلاك التنسيق الدولى للخطط .. الخ .

٢ — **معهد اقتصاديات العمل :** ويتولى تدريس القوى البشرية والقوى العاملة ومعدلات زيادتها ، انتاجية العمل ، تنظيم العمل ومعدلات الأداء ، الحوافز المادية وانواعها .

٣ — **معهد الجغرافيا الاقتصادية والتخطيط الاقليمى :** ويتولى تدريس التوطن ، والتخطيط الاقليمى ، والتخطيط على مستوى المدينة والقرية ، والتخطيط الاقليمى فى البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، الرياضة والسوبر نطيقا .

٤ — **معهد الاقتصاد الزراعى الاشتراكى :** ويتولى دراسة السمات المميزة للاقتصاد الزراعى ، واقتصاديات الزراعة وتربية الحيوان ، والاستثمار فى الزراعة ، وتصنيع المنتجات الزراعية .

٥ — **معهد التجارة الداخلية :** ويتولى تدريس : الفروع الاقتصادية للتجارة الداخلية ، ادارة المشروعات التجارية المملوكة للدولة ، تكنولوجيا التجارة .. الخ .

٦ — **معهد اقتصاديات الدول النامية :** ويتولى تدريس : الاقتصاد السياسى للدول النامية ، والتخطيط ، والتصنيع ، والاقتصاد الزراعى ، والتجارة الخارجية ، والشئون المالية .

٧ — **معهد « اقتصاديات المواد » :** Materialwirtschaft ويتولى دراسة الجانب المادى فى عمليات الاستثمار ، اى توفير مستلزمات الانتاج . ولذلك فهو يعنى بتدريس : تكرار انتاج وسائل الانتاج ، تخطيط وادارة هذا الانتاج ، الموازين الخاصة به ، تداول وسائل الانتاج تمويل انتاجها وتكاليفه وتحديد اثمانها ، مشكلات الميكنة والاتوميشن ... الخ .

٨ — **معهد التكنولوجيا :** وهو بدوره مقسم على حسب فروع الانتاج .

ويزيد عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكلية عن ثمانين عضوا .

كلية الادارة الاقتصادية الاشتراكية : وتضم بدورها ستة معاهد تتولى التدريس والبحث العلمى كل فى مجال تخصصه . وهى :

١ — **معهد الاقتصاد الرياضى :** ويتولى بصفة خاصة تدريس : المناهج الجبرية والتحليلية ، نظرية الاحتمالات ، والنماذج الاقتصادية الرياضية .

٢ — **معهد المعالجة الرياضية للبيانات :** ويدور نشاطه حول كل ما يتعلق باستخدام الآلات الالكترونية فى حفظ وتحليل Data Processing وما يتصل بذلك من تدريس السوبر نطيقا .

٣ ـــ **معهد الاحصاء :** ويتولى تدريس : الاحصاء العام ، تنظيم تيارات البيانات الاحصائية الاقتصادية ، تكنيك الاحصائية الاقتصادى ، الاحصاءات الدولية ، الخ .

٤ ـــ **معهد الادارة الاقتصادية :** ويشمل دراسة : الادارة الاقتصادية الاشتراكية ، التخطيط والتوقع الطويل الأمد ، التنظيم الاقتصادى ، المعالجة الرياضية للبيانات فى الصناعة ، النماذج الرياضية وتعيين الحد الامثل ... الخ .

٥ ـــ **مركز الحسابات :** وهو مزود بالحاسبات الاليكترونية computers التى يستخدمونها فى التدريس ، واجراء الأبحاث العلمية ، وممارسة نشاط عملى فى مجال البرمجة الخطية Linear Programming وتعيين الحد الأمثل optimizing .. الخ .

٦ ـــ **معهد التكنولوجيا :** وهو مقسم الى عدة أقسام : الطاقة ، الصناعة الكيماوية ، الصناعات المعدنية .. الخ .

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكلية حوالى ٩٠ عضوا .

كلية الاقتصاد المالى : وهى تضم خمسة معاهد :

١ ـــ **معهد مالية الدولة** Staats-haus-halt : ويتولى تدريس : تخطيط ادارة المالية العامة ، المالية العامة وقطاع الدولة ، المالية العامة والقطاعات غير المملوكة للدولة ، الايرادات والمصروفات ، مالية الهيئات المحلية ، حسابات الحكومة ، التنظيم الادارى فى المجال المالى ، مشكلات المالية العامة فى البلاد الرأسمالية .. الخ .

٢ ـــ **معهد المالية ومسك الدفاتر :** ويتولى تدريس الشئون المالية فى مختلف فروع الاقتصاد ، وبصفة خاصة : مالية وحدات الانتاج فى قطاع الدولة ، التحليل والرقابة ، الوسائل الآلية فى المحاسبة الخ .

٣ ـــ **معهد النقود والائتمان :** ويتولى بصفة خاصة : التخطيط المالى على مستوى الوحدة الانتاجية ومجموعات الوحدات الانتاجية ، الائتمان والرقابة المصرفية ، تخطيط النقود والائتمان ، نظريات النقود والائتمان ، تخطيط السيولة النقدية ، عمليات البنوك وحساباتها ، الائتمان الزراعى ، تحليل الاستثمارات والرقابة عليها .. الخ .

٤ ـــ **معهد الاثمان :** الاثمان فى الصناعة وطرق تحديدها ، الاثمان فى التجارة الداخلية والخارجية ، الاثمان الزراعية .. الخ .

٥ ــ **معهد التأمين :** ويتولى تدريس : الاقتصاد والتكنيك فى فروع التأمين، التخطيط والتحليل والرقابة على عمليات التأمين ، الاحصاءات التأمينية ، التأمينات الاجتماعية ، التأمينات الدولية .. الخ .

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكلية حوالى الخمسين عضوا .

كلية التجارة الخارجية : وهى تضم أربعة معاهد :

١ ــ **معهد تخطيط التجارة الخارجية :** ويتولى تدريس : تخطيط التجارة الدولية ، التجارة الخارجية للدول الرأسمالية ، التجارة الخارجية للدول الاشتراكية ، التسويق الخارجى ، حسابات التجارة الخارجية تحليل المبادلات الخارجية والرقابة عليها .

٢ ــ **معهد ادارة وتنظيم التجارة الخارجية :** ويتولى تدريس : ادارة التجارة الخارجية ، تنظيم التجارة الخارجية لالمانيا الديمقراطية فى الداخل وفى الخارج ، ادارة عمليات التصدير والاستيراد ، النقل فى التجارة الدولية .

٣ ــ **معهد اللغات الأجنبية :** ويتولى تدريس اللغات الآتية : الروسية ، الانجليزية ، الفرنسية ، والاسبانية . وذلك بالاضافة الى دراسة فى اللغة الالمانية نفسها .

٤ ــ **معهد تصنيف السلع** Varenkunde : ويدرس بالاضافة الى مشكلات التصنيف العامة ، التصنيف فى مجال المنتجات الآلية والكيماوية .

ويقارب عدد أعضاء هيئة التدريس فى هذه الكلية الثمانين نظرا لعدد مدرسى اللغات الأجنبية الكبير .

المعاهد الأساسية : ويوجد كما ذكرنا من قبل الى جانب هذه الكليات الأربع بمعاهدها الأربعة والثلاثين ، أربعة معاهد تابعة للجامعة رأسا . ويطلق على هذه الاخيرة أحيانا اسم المعاهد الاساسية Grundlagen Institute نظرا لأنها تتولى تدريس المواد الاساسية المشتركة بين جميع الكليات . وهى :

١ ــ **معهد الماركسية اللينينية :** ويتولى تدريس المادية الجدلية والمادية التاريخية ، الاشتراكية العلمية ، القضايا الفلسفية للاقتصاد الاشتراكى ، تاريخ الحركة العمالية الالمانية ، تاريخ الحركة العمالية والاشتراكية الدولية .

٢ ــ **معهد الاقتصاد السياسى :** ويتولى تدريس الاقتصاد السياسى للرأسمالية ، تاريخ الاقتصاد السياسى ، أسس الاقتصاد الاشتراكى

المخطط ، الحسابات الاقتصادية ، التقسيم الدولى للعمل ، تكرار الانتاج ، انتاجية العمل والحوافز المادية والمعنوية ، النظام الاشتراكى العالمى .. الخ .

٣ — **معهد الدولة والقانون :** ويتولى تدريس : هيكل سلطة الدولة ومهامها ، القانون الاشتراكى ، الحقوق الأساسية ، النظام القانونى لوحدات الانتاج المملوكة للدولة ، ولاتحادات تلك الوحدات ، المشروعية القانونية للتقسيم الدولى للعمل بين الدول الاشتراكية ، قانون الانتخاب .. الخ .

٤ — **معهد التاريخ الاقتصادى :** ويتولى تدريس : التاريخ الاقتصادى لألمانيا ، والتاريخ الاقتصادى بصفة عامة .

ويبلغ عدد هيئة التدريس فى هذه المعاهد الأربعة حوالى الخمسين عضوا .

نظام الدراسة : ينقسم الدارسون فى الكليات الأربع الى ثلاث فئات :

١ — الطلبة المنتظمون Direkstudium ومدة الدراسة لهم خمس سنوات .

٢ — الطلبة المنتسبون Fernstudium ومدة الدراسة بالنسبة لهم ست سنوات .

٣ — دراسات تكميلية لكادر الدولة والقطاع العام وحزب الوحدة الاشتراكية ، لها أوضاعها الخاصة .

والدراسة للطلبة المنتظمين والمنتسبين تضم عددا من المواد التى تدرس فى جميع الكليات وهى :

— الاقتصاد السياسى ، ويدرس فى السنوات الثلاث الأولى فى جميع الكليات .

— الرياضة ، وتدرس فى السنتين الأولى والثانية .

— المادية الجدلية ، الاشتراكية العلمية ، الماركسية اللينينية ، القانون العام ، التاريخ الاقتصادى ، تاريخ الحركة العمالية الالمانية ، علم النفس . وتدرس كل منها فى سنة واحدة على الاقل .

ثم تأتى بعد ذلك المواد الخاصة بكل كلية ، ثم تلك الخاصة بشعب معينة فى الكليات . ويكمل الدراسة النظرية فترة تدريب مدتها ستة أشهر

فى احدى الادارات الحكومية او وحدات الانتاج أو الخدمات . ويقدم الطالب بحثا يتعلق فى الغالب بمشكلة صادفها فى فترة التدريس . وعندئذ يحصل على درجة دبلوم ، تعد أعلى من البكالوريوس ، وان لم ترق الى مستوى الماجستير .

وبالكليات دراسات عليا تؤهل للحصول على درجة « الدكتوراه » فى الاقتصاد » ثم على درجة الدكتوراه المؤهلة للتدريس Doktor Habilitation

الادارة : يدير المدرسة العليا للاقتصاد مجلس جامعة (أو « مجلس شيوخ » كما يسمى عادة فى المانيا Senate) يضم : المدير ، ونواب المدير ، وعمداء الكليات ، ومديرى المعاهد التابعة للجامعة رأسا ، ومدير الشئون الادارية ، مدير المكتبة ، سكرتير منظمة الشباب الالمانى الحر .. الخ بالاضافة الى عدد من الشخصيات يختارون لذواتهم .

والمدير Rektor منتخب ، ولكن لابد من تصديق وزير التعليم العالى على انتخابه . ويعاونه فى مهمته نواب مدير Prorektor يتقاسمون الاشراف على الدراسات الاجتماعية الأساسية ، شئون الطلبة ، شئون التنسيق والدراسات التكميلية ، البحث العلمى .

أما الكلية فيديرها مجلس الكلية وهو يتكون من العميد والوكيل او الوكلاء ، ومديرى المعاهد التابعة للكلية والأساتذة . والعميد منتخب دون أى تدخل من الوزارة . ويعاونه على حسب الأحوال وكيل أو اكثر .

أما المعهد ، Institute ، فهو وحدة التدريس والبحث داخل الكلية . وله مدير معين من بين الأساتذة مراعاة لمقدراته الادارية . وهو حل وسط بين فكرة الكرسى Chaire التى يقوم عليها تنظيم الكليات فى فرنسا ، وفكرة القسم Departement كما هى معروفة فى الجامعات الأمريكية . فالكرسى مخصص لمادة واحدة وشاغله فى النظام الفرنسى هو وحده المسئول عن التدريس والبحث ، وبقية أعضاء هيئة التدريس ليسوا الا معاونين له ، وله حرية كبيرة فى اختيارهم وتوجيههم بحيث لا يخرج الواحد منهم عن هذه الوصاية الا اذا شغل بدوره كرسيا شغر فيتحول من التبعية الى السلطة . وهذا ما كان موضع هجوم مستمر فى السنوات الأخيرة فى فرنسا . فهو نظام يؤدى الى عزلة كل تخصص ضيق عن العلوم الأخرى التى ترتبط به ويتنافى بالتالى مع ضرورة العمل الجماعى فى الابحاث . وهو بقية من رواسب اقطاعية تجعل للأستاذ ذى الكرسى سلطات مبالغ فيها . والمعهد رغم وجود عدة كراسى فيه لا يماثل نظام الأقسام فى الجامعات الأمريكية من حيث أن المعهد يتولى تدريس مجموعة من المواد فى كلية معينة أساسا ، وأنه يتبع هذه الكلية ولا يتبع الجامعة رأسا . هذا بالطبع باستثناء المعاهد الأربعة التى أشرنا اليها من قبل والتى تستقل عن الكليات .

ملاحظات ختامية :

١ ـــ لا يؤدى وجود الجامعة الاقتصادية الى عدم تدريس الاقتصاد فى الجامعات الأخرى ، بل ان معظم الجامعات التقليدية بها كليات للاقتصاد . ولكن الاتجاه السائد حاليا هو أن تلك الكليات نظرا لصغر حجمها بالمقارنة الى امكانيات الجامعة الاقتصادية ، لابد أن تتخصص فى فرع معين من فروع الاقتصاد .

٢ ـــ بعد مضى سبعة عشر عاما على انشاء « المدرسة العليا للاقتصاد » دارت مناقشات واسعة حول تطوير الدراسة بها تطويرا جذريا فى ضوء تجربتها خلال السنوات السابقة وكذلك فى اطار أساليب التخطيط والتسيير فى الاقتصاد القومى ، ومع مراعاة الضرورات التى تفرضها الثورة العلمية والتكنولوجية . وقد أعد بالفعل مشروع للتطوير فى طريقه الى أن يصبح قانونا . ومن أهم الاتجاهات التى يحملها هذا المشروع احلال نظام الاقسام الموحدة على نطاق الجامعة Departements محل نظام المعاهد الحالى ، وتقصير أمد الدراسة الى أربع سنوات مع انشاء درجة ماجستير .

٣ ـــ يقارب عدد أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة العليا للاقتصاد الثلاثمائة وخمسين عضوا . ويقابل ذلك أن عدد الطلبة لا يتجاوز أربعة آلاف ما بين منتظمين ومنتسبين ودراسات عليا ، أى أن المعدل هو أحدعشر طالبا لكل عضو هيئة تدريس .